الاتحاد الأوروبي"دعم سيادة القانون في الأردن"
"الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن: نحو نظام فعال ومستدام للمساعدة القانونية"

الشروط المرجعية
"النشاط 2.2.1 أ "
دليل ضباط ارتباط المساعدة القانونية

١. معلومات عامة

يقدم برنامج "دعم برنامج سيادة القانون" الممول من الاتحاد الأوروبي في الأردن مساعدة فنية تكمل دعم موازنة القطاع بموجب عقد إصلاح القطاع. تم تنفيذه بموجب الاتفاقية المالية بين الاتحاد الأوروبي وحكومة الأردن، والتي تم التوقيع عليها في 11 تشرين الثاني 2018. تم تصميم برنامج سيادة القانون لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون، الصادرة في شهر شباط من عام 2017. كما يدعم البرنامج تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة(2017-2021)، واستراتيجية العدالة الجزائية (2017-2019)، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2025)، ورؤية 2025.

سيتم توجيه المساعدة الفنية والإجراءات التكميلية لدعم مؤسسات العدالة لتنفيذ الإصلاحات من خلال تفويض التعاون لوكالات التنمية في الدول الأعضاء (الوكالة الفرنسية للتنمية، التي تقود الإجراءات، جنبًا إلى جنب مع الوكالة الألمانية، والوكالة الاسبانية) إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة لإجراءات التعاون القانوني الدولي.

وقعت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) على اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي في تاريخ (2018/12/21) وستنفذ برنامج تعزيز مأسسة نظام المساعدة القانونية العامة. يتم تمويل المكون الخاص بالوكالة الاسبانية من خلال مشروع "الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن: نحو نظام مساعدة قانونية فعال ومستدام" بهدفين رئيسيين: تطوير المساعدة القانونية بشكل أكبر لتسهيل الوصول إلى العدالة للمستضعفين (الهدف الاستراتيجي 1) وزيادة الوعي القانوني للمواطنين بحقوقهم بموجب القانون (الهدف الاستراتيجي 2)

سيقدم المشروع بشكل أساسي المساعدة الفنية لتعزيز قدرات المؤسسات الأردنية لقطاع العدل في تقديم المساعدة القانونية. ستستند القيمة المضافة للتعاون الإسباني على الخبرة المؤسسية القوية في تقديم المساعدة القانونية والتعاون مع نقابة المحامين في إسبانيا. وستشمل المساعدة الفنية تقديم الدعم لوزارة العدل الأردنية في المراجعة التشريعية المتعلقة بصندوق المساعدة القانونية الشاملة وأنظمته والإجراءات الإدارية وتقديم المشورة الفنية لإجراء التعديلات اللازمة على النموذج الحالي ودعم تنفيذ القانون ودعم التدابير المعتمدة، ودعم عملية الحوار مع الجهات الرئيسية المعنية (وزارة العدل - والمجلس القضائي ، ونقابة المحامين الأردنية ، ومنظمات المجتمع المدني) لتحديد وإنشاء نموذج مستدام للمساعدة القانونية والتدريب وحملات التوعية للمواطنين، ولا سيما الفئات المستضعفة، حول سيادة القانون والوصول إلى العدالة.

سيتم تنفيذ المشروع من خلال منح لبعض مؤسسات قطاع العدل في الأردن لتنظيم بعض الأنشطة (ورش عمل وندوات وتدريب وتوظيف بعض الخدمات الفنية وتوفير أجهزة الكمبيوتر والمعلومات الخاصة بالجوانب القانونية للمواطنين) .

النتائج الرئيسية المتوقعة هي:

الهدف الاستراتيجي 1	النتيجة المتوقعة 1	وضع إستراتيجية وخطة عمل للتنفيذ التدريجي نظام مساعدة قانونية شامل.
	النتيجة المتوقعة 2	يقدم الصندوق الحالي للمساعدة القانونية المجانية خدمات فعالة لجميع المستفيدين الذين يحق لهم قانونيا
	النتيجة المتوقعة 3	تعزيز قدرات موظفو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في قطاع العدل و تنمية معرفتهم بالإطار القانوني والإداري الجديد
الهدف الاستراتيجي 2	النتيجة المتوقعة 4	اعتماد استراتيجية الاتصال المؤسسي بشأن نظام العدالة والجهات الحكومية الأخرى في قطاع العدالة بعد عملية حوار عام مع منظمات المجتمع المدني التي تم تنفيذها في البداية من خلال ثلاث حملات توعية
	النتيجة المتوقعة 5	يستخدم المواطنون الأردنيون الذين يواجهون النزاعات، وخاصة الفئات المستضعفة، خدمات المساعدة القانونية من خلال المؤسسات والمنظمات التي تشكل جزءًا من النظام على مستوى الدولة

عقب إنشاء مديرية المساعدة القانونية في وزارة العدل عام 2018 ، طلب رئيس المديرية تعيين ضباط ارتباط في المحاكم في جميع أنحاء الأردن مخصصين لقضايا المساعدة القانونية. وتم تعيينهم بقرار رسمي من وزير العدل، حيث يكرس هؤلاء الضباط جزءًا من وقتهم للمساعدة القانونية والجزء الآخر للعقوبات المجتمعية.

يهدف المشروع الى بناء قدرات ضباط الارتباط بطرق مختلفة وتعزيز عملهم. مثلا من خلال شراء أجهزة كمبيوتر ومعدات أخرى خصيصًا لهم لاستخدامها ومساعدتهم في معالجة طلبات المساعدة القانونية، والتي تعد أيضًا جزءًا من أتمتة[1] نظام المساعدة القانونية قيد التنفيذ.

كما تم إجراء تقييمات أولية بشأن ضرورة تحسين إجراءات جمع البيانات والإجراءات الإدارية والاتصال في المحاكم، الأمر الذي يتطلب مشاركة فعّالة من ضباط الاتصال، من أجل زيادة عدد طلبات المساعدة القانونية الواردة وتقديم المساعدة القانونية لمن يحتاجها في نهاية المطاف، وذلك باستخدام إجراءات واضحة وموثوقة وبالإمكان التحقق من صحتها.

٢. هدف المهمة

الهدف هو صياغة دليل مع تعليمات وأحكام لضباط الإرتباط "دليل إجراءات موظفي المساعدة القانونية" الذي سيعزز من قدرات ضباط الإرتباط، وينسق أعمالهم ويسرد بوضوح إجراءات جمع البيانات لتحسين الأداء العام للنظام.

سيقدم الخبير الدليل إلى وزارة العدل للمصادقة عليه ويعقد لاحقا ورشة عمل لمدة يومين مع ضباط الإرتباط حول المساعدة القانونية ولإطلاعهم على محتويات الدليل.

سيتضمن الدليل ما يلي:

[1] أتمتة جميع الأعمال الورقية الخاصة بمديرية المساعدة القانونية ودمجها في نظام ميزان.

-**مقدمة عن المساعدة القانونية**: معلومات عامة والأهمية والإطار المعياري للمساعدة القانونية الإلزامية وغير الإلزامية.
- دور ضباط الإرتباط.
-**تعليمات حول الإجراءات الإدارية**: سرد عملية تقديم الطلب وحقوق المستفيد والتوقعات ومعايير الأهلية والإحالة إن دعت الحاجة.
بالإضافة إلى أهمية الإبقاء على تواصل مستمر ومنتظم مع مديرية المساعدة القانونية في وزارة العدل في عمان.
-**تعليمات حول إجراءات الاتصال**: أهمية إبلاغ المستفيدين بشكل فعال بوجود المساعدة القانونية وإعلام والمحامين حول كيفية المساعدة في ملء الاستمارة للمستفيد، ومطالبة المدفوعات بشكل فعال من الوزارة، إلخ.
-**التعليمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وجمع البيانات**: دقة إدخال المعلومات وجمع البيانات عند استخدام ميزان، إلخ.

من أجل تطوير الدليل، سيقوم الخبير بما يلي:

- مراجعة الإطار المعياري والإجراءات المعمول بها حاليا ودراسة التقارير التقييمية المتاحة والتي سبق وتم صياغتها من قِبل خبراء المساعدة التقنية السابقين
-لقاءات مع أصحاب المصلحة بما في ذلك المديريات المعنية في وزارة العدل

سيسهم النشاط في الهدف الاستراتيجي 3 من البرنامج، و سيساهم في الهدف الاستراتيجي رقم 1 من المشروع، تطوير المساعدة القانونية بشكل أكبر لتسهيل الوصول إلى العدالة للفئات المستضعفة.

٣. نطاق العمل التفصيلي

٣,١ التفاصيل

الأهداف الرئيسية:	**تصميم دليلِ لضباط إرتباط المساعدة القانونية في المحاكم في الأردن**
الخدمات المتوقعة	• مراجعة الوثائق ذات الصلة • إجراء اجتماع أولي مع فريق تنسيق المشروع • اجتماعات عمل مع الوزارة والمعنيين وفقًا لجدول الأعمال • القيام بإعداد وتقديم المخرجات المدرجة أدناه • تقديم الدليل للمصادقة عليه من قبل وزارة العدل • إجراء ورشة عمل لمدة يومين لتقديم وتلخيص الدليل لضباط الإرتباط
المخرجات المتوقعة	• **دليلِ لضباط إرتباط المساعدة القانونية** • تقرير قصير عن المهمة يتضمن وصفًا للنشاط
دعم تحقيق المؤشرات	المؤشر رقم 7: تعزيز آليات المساعدة القانونية المجانية وزيادة عدد الرجال والنساء المستفيدين من المساعدة القانونية..

الخبرة المطلوبة

الملف الشخصي:	• شهادة جامعية في القانون و / أو في تخصصات أخرى ذات صلة • خبرة لا تقل عن 8 سنوات • القدرة على اعداد التقارير والإجراءات الإدارية والتعليمات • تعد الخبرة في منطقة الشرق الأوسط ميزة اضافية • أردني الجنسية

وصف المهمة

الموقع:	عمان، الأردن
اللغة	العربية
أيام العمل	19 يوم
تاريخ بدء المهمة	في أقرب وقت ممكن
الإشراف الفني	الخبير الرئيسي للهدف الاستراتيجي 3 وحدة تنسيق البرامج (PCU) ومقرها وزارة العدل في عمان

٤. جدول أعمال مقترح

المهام	التاريخ:	الأيام
الاجتماعات والمراجعة المكتبية		6
صياغة الدليل		10
تقديم الدليل من خلال عرض تقديمي لوزارة العدل للمصادقة عليه		1
ورشة عمل لضباط الإرتباط		2
المجموع		19